تقرير التنمية البشرية لعام 2005 م

العالم بين تصحيح العولمة والإرادة السياسية في التنمية

القـــــــــــــــــاهرة: عبـــــــــــــــــدالحافظ الصـــــــــــــــــاوي
hafez56@hotmail.com

عندما تم إصدار تقرير التنمية البشرية منذ 15 عاماً، كان معدوه يتمنون أن يـؤتي ثمـاره ويحقق نتائج متقدمـة وأن يكـون هنـاك إلـتزام دولـي بتطـبيقه مـن كـل الـدول الناميـة والمتقدمة على السواء، للقيام بالدور المنوط بهما من أجل أن تتحقق آمال العالم فـي تنميـــــــــــــــــــــــــة بشـــــــــــــــــــــــــرية أفضـــــــــــــــــــــــــل.

وعلى وجه الخصوص النجاح في تحقيق أهداف الألفية الثالثة الـتي تـم الاتفـاق والإعلان عنهـا في عام 2000 المجتمـع والـتي تتمثـل فـي خفـض نسـبة الفقـر فـي العـالم إلـى نحـو 50 % وتخفيض نسبة الوفيات بين الأطفال بنحو الثلثين ومكافحة الأيـدز، والمسـاواة بيـن الجنسـين فـــــــي الالتحـــــــاق بـــــــالتعليم، ووجـــــــود شـــــــراكة عالميـــــــة شـــــــاملة.

التقرير الجديد الذي صدر في 7 سبتمبر الجاري يضم في تقويمه 177 دولة، مقسمة إلى ثلاثـة مستويات، الأول دول ذات مستوى تنمية بشرية مرتفع، يشمل 75 دولة من بينها 4 دول عربيـة هي (حسب الترتيب قطر 40، الإمارات 41، البحرين 43، الكـويت 44) بينمـا يضـم المسـتوى الثاني الدول المتوسطة في التنمية البشرية 78 دولـة مـن بينهـا معظـم الـدول العربيـة وهـي (ليبيا، عمان، السعودية، لبنان، تونس، الأردن، السلطة الفلسطينية، سـورية، مصـر، المغـرب، السودان)، وفي المستوى الثالث منخفض التنمية البشرية توجد 3 دول عربية (جيبوتي، اليمن، موريتانيـــــــــــــــا) مـــــــــــــــن بيـــــــــــــــن 31 دولـــــــــــــــة.

عالم أكثر فقراً: ويحدد برنامج الأمم المتحدة لتحقيق هذه الأهداف عـام 2015، إلا أن التقريـر يقيّم فترة الخمس سنوات الماضية بأنها مخيبة للآمال، وأن السؤال الذي يحتاج إلى إجابة هـو: هل عقدت حكومات العالم النية علـى الإقلاع عـن معوقـات تحقيـق أهـداف الألفيـة؟ مـن خلال تعميق حالة "اللامساواة" فيما بين الدول بعضها بعضاً أو داخل الدولـة الواحـدة بيـن رعاياهـا.

وأمام العالم خياران، الأول: الاستمرار على الوضع الحالي من خلال اتبـاع مبـدأ "كلـه علـى مـا يرام" وسوف يجني العالم ثماراً مرة تهدد أمنه الاجتماعي والاقتصادي من خلال انتشار الجـوع وتعميق مشكلات الفقراء الصحية والاقتصادية، والخيار الثاني: اعتبار عام 2005 بمثابة وقفـة يعـــزم فيهـــا العـــالم علـــى إنجـــاز أكـــبر قـــدر ممكـــن مـــن خطـــة أهـــداف الألفيـــة.

كما يحمَّل التقرير سياسيي هذا العصر المسـؤولية التاريخيـة للخيـار بيـن الأمريـن، معتـبراً أن العقـد البـاقي يكفـي لإنجـاز المهـام المطلوبـة إن تـوافرت الإرادة السياسـية. ويـذكرنا هـذا بالملاحظة الجوهرية التي أثارها المفكرون مع طرح نظام العولمة في مطلـع التسـعينيات مـن القرن الماضي، من كون العولمة تفتقر إلى الآليات السياسية الملزمة للأطراف الطاغية الـتي لا تراعي مصـالح الأطـراف الأضـعف، وتلـزم الأقويـاء بالوفـاء بواجبـاتهم الـتي تحتمهـا آليـات العولمـة الاقتصـادية والاجتماعيـة؛ وذلـك لأن النظـام الحـالي يفتقـد هـذه الآليـة السياسـية.

وثمة أمر مهم يراه التقرير وهـو أن العـالم إذا أراد أن يصـحح مجـرى العولمـة فعليـه أن يجعـل العقد القادم عقد التنمية البشرية، وأمام العالم فرصـة سـانحة كـي يعـد السياسـات والمـوارد الكفيلة بذلك حيث يمكن أن يمنح ملايين الفقراء من بني البشر الأمـل والازدهـار والأمـن. وإذا اختار العالم مساراً آخـر غيـر هـذا فسـوف يقـاد إلـى واقـع متسـم بـالفقر المـدقع، ومقسـم باللامساواة الحادة ومحدد بالنزاعات المتعددة.

ظلم الممارسات

يرصد التقرير حالات صارخة من الممارسات غير العادلة من قبل الـدول المتقدمـة والشـركات متعددة الجنسيات، سواء في حجم وكيفية الإنفاق، أو في استغلال الاتفاقيـات الدوليـة لصـالح الدول المتقدمة، أو تفريغ المعونات المقدمة من مضمونها، بحيث تصب في النهايـة فـي بقـاء الدول النامية في حالة عوز. ومستحيل أن تخرج البلدان الفقيرة مـن حالتهـا البائسـة، ونشـير هنـــــــــا إلـــــــــى بعـــــــــض هـــــــــذه الشـــــــــواهد:

مجموع الدخل لأغنى 500 فرد في العالم يفوق دخل أفقر 416 مليون فرد، كمـا أن هنـاك 2.5 مليار إنسان (أي 40 % من سكان العالم) يعيش الواحـد منهـم بأقـل مـن دولاريـن فـي اليـوم ويحققون 5 % فقط من الدخل العالمي، بينما يعيش أغنى 10 % فـي بلـدان الـدخل المرتفـع ويحققون 54 % من الدخل العالمي. بل المثير للدهشة أن إخراج نحو مليار من البشر من تحت خط الفقر الذي يعيشون فيه بـدولار واحـد يومـياً لمسـتوى أفضـل لا يكلـف سـوى 300 مليـار دولار، أي مـــا يعـــادل 1.6 % مـــن دخـــل أغنـــى 10 % مـــن ســـكان العـــالم.

لو قدر لمن يعيشون بدولار واحد في اليوم أن يحصلوا على ضعف حصتهم من النمـو مسـتقبلاً، فإنه بحلول عام 2015 سوف ينخفض عددهم بنحو الثلث، أي ما يقرب من 258 مليون إنسـان.

أهداف التنمية للألفية مقدور عليها مالياً، ولكن القضية في النهاية مسـألة أولويـات سياسـية. فالاستثمارات المطلوبة متواضـعة للغايـة عنـد مقارنتهـا بطبيعـة الإنفـاق فـي الـدول الغنيـة، فحصول نحو ثلثي سكان العالم (2.6 مليار فرد) على مياه نقية للشرب، يتكلف نحو 7 مليارات

دولار، وهو مبلغ يقل عما ينفقه الأوروبيون على العطور، وأقل مما ينفق في الولايات المتحدة الأمريكية على جراحات التجميل الاختيارية! ومن شأن إنفاق مثل هذا المبلغ على مياه الشرب النقية أن ينقذ حياة نحو 4 آلاف إنسان يومياً.
سكان إفريقيا (جنوب الصحراء) يبلغ تعدادهم 689 مليون نسمة، ومع ذلك تقل حصتهم في التجارة الدولية عن حصة بلجيكا ذات العشرة ملايين نسمة. ولو تمتعت إفريقيا بحصتها في التجارة الدولية التي كانت تحصل عليها في عام 1980م لكانت مكاسبها من العملة الأجنبية موازية لنحو ثمانية أضعاف ما تلقته من معونات عام 2003م.
في جولة الدوحة تعهدت الدول المتقدمة بتخفيض الإعانات المالية لمزارعيها، لكنها عملت منذ ذلك الحين على تقديم نحو مليار دولار سنوياً معونات للزراعة في البلدان النامية، وفي الوقت نفسه تقدر نحو مليار دولار يومياً من الإعانات المالية لمزارعيها، ومن هنا من الصعوبة بمكان أن تنافس المنتجات الزراعية للبلدان النامية المنتجات الزراعية للبلدان المتقدمة. ونلمس هذا من خلال صورة واقعية تعكس ممارسات الدول المتقدمة.
من بين 177 دولة شملها التقرير، حصلت 22 دولة على تصنيف مستوى تنمية بشرية منخفض. وقد عانى كل من هذه الدول مأساة النزاعات العنيفة سواء كانت داخلية أو بينية مع جيران لها منذ عام 1990م وحتى الآن. ومن اللافت للنظر أن عدد الوفيات نتيجة النزاع في الكونغو الديمقراطية يفوق مجموع خسائر بريطانيا في الحربين العالميتين!
يذهب التقرير إلى أن الرابحين من العولمة، لم يضعوا مساعدة الخاسرين منها موضع الأولوية حتى إن كانوا سيكسبون من ذلك. ويدلل التقرير على صحة هذه النتيجة بأن الدول الغنية تعترف بأهمية المعونات، غير أن أفعالها لا تضاهي أقوالها، فمجموعة البلدان الصناعية الرئيسة الثماني هي الأدنى من بين 22 بلداً في لجنة المساعدات الإنمائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من حيث حصص الناتج القومي الإجمالي. وشاهد آخر هو أنه في الوقت الذي زاد فيه متوسط دخل الفرد في البلدان الغنية ليصل إلى 6070 دولاراً في العام نجد أنه حدث العكس على صعيد المعونات المقدمة فانخفض نصيب الفرد منها بمقدار دولار.
تمارس الدول المتقدمة صوراً عدة لتقييد حركة الدول النامية في التعامل معها سواء على صعيد الصادرات الصناعية أو نقل التكنولوجيا أو من خلال الحد من تدفقات الهجرة. فالتقديرات تشير إلى أن السماح بتدفقات طفيفة في حركة العمال المهرة وغير المهرة إلى الدول الغنية، سوف يدر نحو 157 مليار دولار سنوياً للدول النامية.

شروط النجاح

ينتهي التقرير إلى أن أداء السنوات الخمس الماضية في مضمار التنمية البشرية على المستوى العالمي، ليس بالضرورة مؤشراً على فشل التجربة ولكن بالإمكان الوصول للأهداف المرجوة، وأن التجربة على الرغم من سلبياتها تحمل مؤشرات إيجابية أخرى، أهمها أن التقدم السريع ممكن، وذلك من خلال تجربة أفقر بلدان العالم في أوغندة وبنجلاديش وفيتنام، بشرط أن تقدم البلدان الغنية يد المساعدة بدفع النفقات الأولية، لإطلاق تنمية بشرية في مختلف أرجاء الكرة الأرضية، وأن تكون هناك قواعد عادلة تنظم حركة التجارة الدولية، تراعي ظروف البلدان النامية. ولم يفت التقرير أن ينبه إلى أهمية تبني رؤية جديدة للمعونات المقدمة للدول النامية بحيث لا تكون مشروطة، ويكون للبلدان النامية حرية اختيار الأسواق التي تستورد منها احتياجاتها، وليس بالضرورة أن تكون أسواق الدول المقدمة للمعونة.
ويشدد التقرير على أهمية توفير الشفافية في عمل الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في مجال المعادن، حيث تعتبر هذه الشركات طرفاً في إذكاء النزاعات وتمويلها، ومن جانب آخر مراقبة دور هذه الشركات في ممارسات الفساد التي تقوم بها على المستوى العالمي. ■